الديمقراطية حلما

الديمقراطية واقعا

بقلم: حمد محمد الرمحي

نشرت «القبس» الغراء لنا مقالا بعنوان «ديمقراطية، للبيع» - وكان ذلك عندما كنت ملازما للكتابة في «القبس» - ومناسبة المقال كانت موضوع «تنقيح الدستور» والتحضير «لمجلس الامة ٨١» بعد فترة غياب والمقال الآتي يعتبر مكملا لما سبق الا اني لم ارسله للنشر في وقتها تخوفا من تنقيحه، ومع بعض الاضافات الاخيرة اعتقدت انه من المناسب نشره الآن.

لسنا هنا بصدد تعريف الديمقراطية والخوض في ماهيتها، ان تكن مطلقة او نسبية، مجردة او تقديرية، محدودة او فضفاضة، ولن نحاول حتى في البحث عن اصولها او مقوماتها او جذورها او ابعادها.

جل ما اود ان اشير اليه بعض المفارقات على ارض الواقع في عالمنا المتصارع هذا، وان تبدو غريبة بعض الشيء لمن لا يستوعبها، وقد استخلصتها من مقابلات بعض شخصيات منها من هو بارز نوعا ما.

بريطانيا العظمى الى وقت قصير، والامبراطورية التي لم تغب عنها الشمس الى فترة ليست ببعيدة، وبداية بحقوق عموم الشعب بعد الثورة الصناعية التي تجذرت في انكلترا وانتهت الى الغرب والشرق الاقصيين، وحكمها دستور العرف العام والذي ملك فيه الملك وصاية تحولت من الهيئة ايام الكنيسة الى طبيعية بحكم اعلان قيام مجلس العموم فيما بعد. بريطانيا هذه استعمرت العالم ولربما اذاقت الويلات عندما تكون مصالحها في الميزان. ولاتزال قضية ايرلندا وحق تقرير المصير عنوانا بارزا في سياساتها المحلية.

اما الولايات المتحدة الاميركية، فلم يخطر ببال مؤسسيها آباء الدستور في اجتماعهم في فيلاديفيا في القرن الثاني عشر ان بلدهم وشعبهم سيذوقون ويلات حرب اهلية دامية فصلت الاخ عن اخيه وذلك بعد اقل من قرن من الزمان من اجتماع فيلادلفيا، وعلى ماذا.. على حق تقرير المصير للجنوبيين. انها المصالح الوطنية في الميزان.

اما فرنسا، موطن حقوق الانسان فلم تكن ثورتها بأقل دموية من انقلابات دول العالم الثالث او تنكيلها للشعوب الاخرى عندما كانت مصالحها على المحك.

حتى الصين وهي اكبر بلد سكانا في العالم (والديمقراطية معناها الصوت) ومنذ تحررها بعد ثورة الافيون وثورة الملاكمين والمسيرة العظمى والاستقلال، اصبح اسمها «الصين الديمطراطية» الصين هذه صرح عظيم من صروح الشيوعية، المانيا الشرقية الشيوعية (قبل انهيارها) هي ايضا المانيا الديمقراطية - والكشف يطول للدول المقترنة اسمها بالديمقراطية - اسمها فقط.
كانت تلك مقدمة لابد منها.

ولكن اليس هذا ما حاول ان يؤكده لي السيد جيمس أفري جويس في لقاء معه عام ١٩٧١ عندما كنت رئيسا لنادي العلاقات الدولية في احدى جامعات أميركا ؟ لقد اشار لي بان الدول الصغير اكثر حظا بانتشار واستتباب الديمقراطية. السيد جويس هذا هو مؤلف لاكثر الكتب جدلا «نهاية الاوهام» - وذلك في عز الحرب الباردة بين الشرق والغرب - والكتاب دراسة نقدية لحلف الاطلسي وكيف بسببه نشأ الاستقطاب حيث الغرب بديمقراطية هو الاكثر تعصبا ومبالغة بالخطر الشيوعي، حيث كانت الدول بالمرصاد بمخابراته واستخباراته وعساكره للشيوعية وحلفائها - بما منهم بعض العرب.

هذا يخالف ما قاله لي جورج روفي، في لقاء صدفة عابر في مباراة موسمية لكرة القدم في جامعة ميتشيغان عام ١٩٦٤، روفي هذا كان حاكما لولاية ميتشيغان ودخل الترشيحات الاولية للرئاسة الاميركية. في ذلك العام كان قبر كندي مازال طريا وجونسون بادئا زخمه لحرب فيتنام. قال روفي مشيرا الى ملعب الكرة بأن العالم كله يتمحور حول جهة واحدة حيث الدول العظمى هي المتمكنة الآن بغض النظر عن دساتير الديمقراطية ومقولاتها. لم اسأله ماذا تعني لديه «حقوق الانسان» بالطبع الانسان غير الاميركي. هو كان حاكما وكنت طالبا مبتدئا. حيث تذكرت وقتها واقعة حدثت لي مع بعض الزملاء بعد مقتل الرئيس كندي مباشرة في اواخر العام ١٩٦٣، كنا بصدد عقد اجتماع للطلبة العرب اثر الانقلاب العراقي على عبد الكريم قاسم، وذلك لدراسة الامر والخروج بقرارات اما تأييد او تنديد. حتى اني اتذكر اني كتبت قصيدة على وريقة مطلعها:

«وجاء البعث حزبا دكتاتوريا
يدعي تحرير العبيد
صار له ربع قرن من الزمان
يتخبط دون راي سديد»

ولكن ونحن في الطريق الى الاجتماع استوقفنا رجلان من المباحث الفيدرالية وطلبا منا قائلين «انه لم يمض يومان على اغتيال الرئيس وانه تجنبا لاية مشاكل علينا الغاء الاجتماع والا الذهاب معهم للمساءلة» طبعا لم اسأل اين الديمقراطية وحرية التجمع والرأي اذ تذكرت حينها ما حدث للاميركان اليابانيين بعد موقعة بيرل هاربور في بداية الحرب العالمية الثانية.

ماجفرن دخل الترشيحات الاولية للرئاسة الاميركية عام ١٩٧٢، وكان في زيارة لكليتنا «كلية السياسة والعلاقات الدولية» في جامعة لويفيل اثناء حملته الانتخابية، وكانت بداية التفاعل لفضيحة ووترغيت لقد كانت اجابته لي ابتسامة شبه نكراء عندما سألته : ما اذا كانت الديمقراطية الحقة تعني الاستجابة للكلام وطلبات الرأي وليس فقط امكانية حرية الكلام والراي، مشيرا له الى مايتاجج من تذمر واحباط لدى الشعب الاميركي بأسباب ويلات حرب فيتنام المتزايدة وسيطرة الالة العسكرية والتنجيد اضافة الى خزي ووترغيت في تجسس الحزب الجمهوري (نيكسون) على الديمقراطية (همفري).

واكد الزميل السيد فيليبس (وهو رئيس «المجلس الاوروبي» - هيئة شعبية اميركية هدفها توطيد العلاقات الاميركية الاوروبية)، قد اخبرني ونحن على طاولة عشاء في واشنطن في العام ١٩٧٢، انه لا يوافق على ما تحاوله الدول الديمقراطية الكبرى، وباصرار لتغييب الديمقراطية عن الدول الاخرى لسبب او لآخر واعطى تفاصيل وامثلة تدعم هذا الموضوع ليس المجال لذكرها.

الشرطي البريطاني سير روبرت مارك، وكان رئيسا لشرطة لندن وضواحيها ومحاربا عنيدا للجيش الجمهوري الايرلندي، قال لي ونحن في السيارة على جسر ميناء الشويخ (وكان متقاعدا حينها وفي زيارة استشارية للكويت في العام ١٩٧٨)، عندما سألته كيف يكون ديمقراطيا وهو يحارب من يودون تقرير مصيرهم بانفسهم في ايرلندا الشمالية. لقد اجابني بما معناه انه لا يوجد في قاموس الديمقراطية مثاليات مثل انكار الذات على ارض الواقع. وبالنسبة له فان الديمراطية هي ضمان فرصة العمل وفرصة التقاعد الآمن والعيش بهدوء واستقرار. انا اعتقد انه مطلب شرعي.

ولكن صديقي الياباني ياماكاتو ساتو، والذي انهت قنبلة هيروشيما الذرية تاليهه للامبراطور، فقد كان مقتنعا كل الاقتناع في العام ١٩٧٠، بانه لن تكون هناك ديمقراطية عالمية آمنة، ما لم تكن هناك حكومة عالمية واحدة وليست الامم المتحدة. قد تكون هذه فلسفة للامور. الا ان زميلي الالماني السيد شروونغ وهو من بلدة صغيرة خارج فرانكفورت فقد كان منفعلا جدا حينما قال ان الديمقراطية الالمانية لم تختلف الا بالشكل فيما بين حكم النازيين وما بعد مقتل هتلر. والمفارقة ان هذا الحديث كان قبل زوال جدار برلين - هل تغير موقفه الآن؟ لا اعتقد حتى ان صديقنا الباريسي كلود، وفي حديثنا عن الديمقراطية اثناء حرب تحرير الكويت وموقف فرنسا الاولي منها، فقد كان مصمما على ان الديمقراطية لم تنفع شعب فرنسا بشيء، وان كان يقدسها - وفرنسا هي مهبط حقوق الانسان.

وعليه، فهل كان صاحبنا امين عام مجلس التعاون الخليجي محقا عندما صرح بالصورة وبالالوان في تلفزيون الكويت - في الفترة التي كانت الكويت منشغلة بعودة الديمقراطية وموضوع غريب آخر هو «تنقيح الدستور». لقد قال وبصورة جدية من ان «الديمقراطية ترف لا تحتاج اليه الكويت».

ولكن مؤتمر جدة في اكتوبر ١٩٩٠، وحينما كانت الكويت تذبح وتسلخ جهارا نهارا، والشرعية تتطلع يمينا وشمالا للخلاص من المازق، اثبت المؤتمر بالحرف الواحد وبالبنط العريض ان الديمقراطية هي مطلب الكويت، وان الكويت بدستورها، وان لا ويت بلا دستور، كان ذلك اثناء الاحتلال... فماذا بعد التحرير؟!.